Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (38), (Dec, 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) ملحق العدد 38 ديسمبر 2025
ردمد: 3014-6266

التلازم النحوي وثنائية المبنى والمعنى

مريم علي عبد الله القعود
جامعة الزاوية ، كلية التربية أبوعيسى

تاريخ الاستلام:2025/12/14 –تاريخ المراجعة: 2025/12/16– تاريخ القبول: 2025/12/22– تاريخ للنشر : 22/1/ 2026

ملخص البحث :

تُشكّل قدرة كل مفردة لغوية على الارتباط بالكلمات أو التراكيب التي تسبقها وتليها أساسًا لتسلسل الخطاب، وهو ما يُمثّل الفرضية المركزية لهذا البحث ا. ولا يُمكن تحقيق الفهم الكامل للمعنى الدلالي لأي جملة أو تركيب نحوي إلا من خلال الانتباه إلى ظاهرة التلازم بين مكوناتها. وبالتالي، يتشكّل المعنى بوجود أو غياب هذا الترابط النحوي، ويصاحب أي تغيير في ترتيب الكلمات تغييرٌ مُقابل في المعنى. يُسلّط هذا البحث الضوء على ظاهرة التلازم ضمن مكونات التراكيب النحوية بأنواعها وأشكالها المختلفة، ويدرس ترتيب الحروف والكلمات داخل الجملة وتأثير هذا الترتيب على تفسير التركيب. كما يُبَيّن بأن التلازم النحوي يتميّز أساسًا بالترابط والتماسك، مع إمكانية تجاوز هذا المبدأ وفقًا للسياق ومتطلباته.

كلمات مفتاحية : تلازم ، فصل ، مسند ، أساليب ، شرط .

Abstract:

The capacity of each lexical item to relate to the words or structures that precede and follow it constitutes the basis for the sequencing of discourse, which forms the central premise of this study. The full realization of the semantic meaning of any sentence or syntactic construction can only be achieved through attention to the phenomenon of collocation among its components. Meaning is thus shaped by the presence or absence of such syntactic interdependence, and any change in word order is accompanied by a corresponding change in meaning. This paper sheds light on the phenomenon of collocation within the components of syntactic constructions in their various types and forms, examining the arrangement of letters and words within the sentence and the impact of this arrangement on the interpretation of the construction. It further argues that syntactic collocation is fundamentally characterized by connection and cohesion, although this principle may be overridden in accordance with contextual guidance and its requirements.

تقديم :

هذا البحث يسلط الضوء على ظاهرة التلازم في مكونات التركيب النحوي على اختلاف أنواعها وأشكالها ، وكيفية ترتيب الحروف والكلمات داخل الجملة وأثر كل ذلك في دلالة التركيب ؛ ذلك أنه لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلق

بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك. وإذا كان كذلك، وجب النظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها، ومعرفة معنى ذلك (الجرجاني : 1992م : 55) فليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها. (الجرجاني : 61)

أهمية البحث : تكمن أهمية دراسة ظاهرة التلازم في بيان ما امتازت به اللغة العربية من دقة بالغة في اختيار المتلازم بين الألفاظ أو التراكيب؛ ولأهميتها في تحديد دلالة كثير من الألفاظ والتراكيب النحوية في ضوء البحوث اللغوية المعاصرة .

أهداف البحث : يهدف هذا البحث إلى الكشف عن وجوه التلازم وفق رؤية النحويين وحسب منهجهم في دراسة النحو العربي ، ويُعد محاولة لكشف الترابط والنسق العام الذي على أساسه تُصمم البنية التركيبية للجملة ، حسب فهم النحويين أنفسهم .

تساؤلات البحث :

يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

هل تنبه اللغويون العرب القدماء إلى هذه الظاهرة وهل دونوا لها الأمثلة في مصنفاتهم ؟

ما المقصود بالتلازم النحوي؟ وما صوره ؟

ما العلاقة الدلالية للتركيبات اللغوية في حالة التلازم ؟

هل هناك تلازم يجوز فيه الفصل بين المتلازمين ؟

هل هناك تلازم يُمنع فيه الفصل بين المتلازمين ؟

ما علاقة التلازم بتأليف الجملة وبنائها ؟

ما الأساليب النحوية التي التزمت نمطاً تركيبياً خاصاً ؟ وما التعبيرات القياسية المحفوظة من كلام العرب ؟

منهج البحث : استدعت طبيعة البحث اتباع المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي ، حيث تم النظر في بعض المظان النحوية للوقوف على العناصر النحوية المتلازمة وما ينتج عنها من آثار في تشكيل المعنى من خلال الرتبة أو الفصل بين المتلازمين ...إلخ

الدراسات السابقة : لا أزعم أن هذا البحث جديد في مجاله فلقد تناول علماء النحو والبلاغة واللغة التلازم ودوره في تشكيل المعنى ، وكان تناولهم في موضوعات متفرقة فتارة في موضوع الرتبة ، وتارة في العطف ، وأخرى في الشرط ، وغير ذلك في الموصول ، ومتى يحسن؟، ومتى يقبح؟، ومتى يجوز؟، ومتى يمنع ؟ ففتحوا بذلك مجالاً واسعاً للنظر والبحث فكان لهذا البحث إطلالة، و رؤية في ذلك الإرث العلمي .

إن صلاحية كل كلمة لأن تتعلق بما يسبقها من كلمات أو تراكيب وما يتلوها هي السبب في تسلسل الكلام ، وهذه هي الفكرة المركزية في هذا البحث ، وحتى ولو لم تصلح كلمة ما لأن تترابط مع كلمة مجاورة لها ترابطاً مباشراً فإنها لابد أن تترابط معها بعد أن تنظم إليهما كلمة ثالثة، أو تركيب سواء بربطها ببعض الحروف أو تعليق بعضها ببعض ، (ينظر، شمس الدين ،1995م:2/ 143) ويفهم من ذلك أن أي تركيب من تراكيب العربية لا يتحدد بطوله ولا بقصره ؛ وإنما يتحدد من خلال اكتمال وحدته المعنوية فقد يكون كلمتين أو ثلاثة أو جملة أو مجموعة من الجمل ، وكل هذه الصور لابد أن ترتبط فيما بينها بروابط شكلية ودلالية ، والكلام يمتد ويطول إلى غير حدود عن طريق التضام أو التلازم أو الاستلزام ؛ الذي هو في أبسط صوره : أن أي كلمة من أي قسم من أقسام الكلام تقبل أن تتلى أو تسبق بكلمة ما من قسم آخر.(ينظر، شمس الدين،1995م:2/ 156)

وإذا نظرنا إلى هذه القضية من منظور لغوي عند علماء العربية القدماء فسنجدهم قد أنفقوا الكثير من أوقاتهم وجهودهم من أجل أن يحددوا مفهوماً للاتساق ، والسبك أو الترابط ، والتلازم ، والاقتضاء وغيرها من المصطلحات، فقد تعددت

المصطلحات وكثرت المفاهيم ، وإلى سيبويه ترجع أول محاولة جادة لوصف التنظيم الداخلي للتراكيب والجمل من ناحية القبول والمقبولية خلال حديثه عن الاستقامة من الكلام والإحالة (سيبويه ، 1988 م : 1/ 25)

ـ تعريف التلازم لغةً واصطلاحاً :

أولاً ـ المفهوم اللغوي : إذا رجعنا إلى المعاجم والقواميس وأمات الكتب العربية باحثين عن المعنى الذي يمكن أن يأخذه الجذر (لزم) فإننا نجده عند الخليل بن أحمد الفراهيدي يدور حول مفهوم " اللّزوم ... والفعل: لَزِمَ يَلْزَمُ، والفاعل: لازم، والمفعول: ملزم، ولِازَمَ لِزاماً، وقوله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزاماً﴾ سورة الفرقان من الآية (77)، قيل: [هو] يوم القيامة، وقيل: يوم بدر. والملزم : خشبتان مشدودة أوساطهما بحديدةٍ ، تكون مع الصّياقلة والأبّارين يُجْعلَ في طرفها قُنّاحة فيلزم ما فيها لزوما شديداً. " (الفراهيدي، دت ، مادة (لزم) 372/7).وجاء في الصحاح : " [لزم] لزمت الشيء ألزمه لزوماً ، ولَزِمْتُ به ولِازَمْتُهُ. واللِزامُ: المُلازِم ،... وألزمته الشيء فالتزمه. والالتزام: الاعتناق." (الجوهري 1987م مادة (لزم) .... أما ابن فارس فيرى أن " اللَّامُ وَالزَّاءُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ، يَدُلُّ عَلَى مُصَاحَبَةِ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ دَائِمًا. يُقَالُ: لَزِمَهُ الشَّيْءُ يَلْزَمُهُ. وَاللِّزَامُ: الْعَذَابُ الْمُلَازِمُ لِلْكُفَّارِ." (الرازي 1979م مادة (لزم) والذي نلاحظه في المعنى اللغوي لمادة (ل ز م) أنها تدل دلالة صريحة على الترابط والتماسك والتلاحم والمصاحبة بين الأجزاء .

ثانياً ـ المفهوم الاصطلاحي : لا يوجد مصطلح محدد يطلق على هذه الظاهرة فهناك مصطلحات متعددة مترادفة للتلازم اللفظي؛ منها ما ذكره عبد القاهر الجرجاني بشأن مسألة التعلق أو التلازم في قوله : " واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك. هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس. " (الجرجاني 1992م : 55)، ومنها؛ الاستلزام والاقتضاء والمصاحبة اللغوية والتضام، وغيرها من المصطلحات في كتب النحو والبلاغة والدلالة .(ينظر النجار، 2008م : 30 ،40) ، والاقتران اللفظي، (ينظر بن سيده 1996م: 101/4) والانتظام والاتساق، تراصف النظم (الفراهيدي، دت ، مادة (نظم)، الزمخشري 1998م:297/1) ، الائتلاف النحوي (ينظر، يونس 1993م: 284)، ويُعرّف الدكتور تمام حسان التلازم بقوله : "هو أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصراً آخر ،ومن أهم نماذجه الاختصاص " . (حسان 2006م: 222)، أما عند الدكتور خليل عمايرة ؛ فيُقصد بالتلازم اتحاد كلمتين أو أكثر اتحاداً وظيفياً ؛ حتى أنها لتعد كالكلمة الواحدة في مواقعها داخل التراكيب فتؤدي معنى واحداً ، ويكون الاتحاد بين الكلمتين بعلاقة نحوية ودلالية ثمّ ترتبطان ببؤرة الجملة .(ينظرعمايرة ، 1984م:189)، وهناك تعريفات متعددة لهذه الظاهرة ـ الاستلزام والرصف والتضام والاقتضاء ـ ، فالاستلزام هو امتناع الانفكاك؛ فيمتنع فيه وجود الملزوم بدون اللازم. (ينظرالنجار،2008م:31)، ويوضحه الدكتورأحمد مختار عمر من خلال ضرب المثال فيقول إن الاستلزام : " س1 يستلزم س2 ، إذا كان في كل المواقف الممكنة التي يصدق فيها س1 يصدق كذلك س2 " (عمر، دت: 221) فمعنى الكلمة عنده مستمدة من السياق ومن شكل العلاقة الرابطة بين هذه الكلمة وبين الكلمات المجاورة لها ، أي أنه لا ينظر إلى الكلمات المنفردة ولا ينظر إلى ما تشير إليه ، فالمعنى عنده لا يأتي إلاّ عبر السياق العام الذي تنخرط فيه الكلمة ومجاورتها للكلمات الأخرى .وذكر الدكتور تمام حسان مصطلح التضام وأنه يقصد به التلازم التركيبي وجعله على وجهين :

أ- **الوجه الأول:** إن التضام هو الطرق الممكنة في وصف جملة ما ، فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقديماً وتأخيراً وفصلاً ووصلاً ...، ويمكن أن يطلق على هذا الفرع من التضامّ اصطلاح "التوارد"

وهذا المعنى أقرب إلى اهتمام دراسة الأساليب التركيبية البلاغية الجمالية منه إلى دراسة العلاقات النحوية والقرائن اللفظية .

الوجه الثاني: إن المقصود بالتضامّ أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرًا آخر فيُسمَّى التضام هنا (التلازم)، أو يتنافى معه فلا يلتقي به ويسمَّى هذا (التنافي).(ينظر حسان 2006م:216)

وهناك من يرى أن علاقات ـ الاستلزام أو التلازم ـ تعمل في نطاق علاقتي التضام والترتيب ، أي أنهما فرع عليهما ، فإذا كانت هاتان العلاقتان تعنيان إمكان تواجد عنصر من قسم ما مع عنصر آخر بترتيب معين ، فإن علاقات الاستلزام لا تكتفي بمجرد هذا التواجد ، بل بضرورة حدوثه ؛ وهذا لا يعني أن هذه العلاقات ضرورية دائماً للتضام ، فقد يحدث بدونها . ولكن بعض التراكيب لا تقوم لها قائمة إلا بوجود علاقة من علاقات الاستلزام.

وعلاقات التلازم هذه تأتي على صور عديدة ، ومثال ذلك علاقات الإسناد ، و(سوف +الفعل المضارع)، (قد + الفعل الماضي أو المضارع) ، كما تكون بين مجموعة من العناصر معاً . (ينظر: شمس الدين، 1995م:2/ 166) ، لقد أخذت بعض المصطلحات الدالة في أصلها اللغوي على حالة تلازمها مع طرف آخر ، قد يكون كلمة أو جملة ، فنجد مثلاً مصطلحات حسب العلاقات مثل: الفعل والفاعل، الصفة والموصوف، الصلة والموصول، المضاف والمضاف إليه، ... فهذه المصطلحات تظهر علاقة الارتباط بين شيئين كلاهما بحاجة الآخر حتى يؤدي وظيفة نحوية ، ومن ذلك أيضاً تقسيم الحروف على حسب ما تدخل عليه ، فأطلقوا على ما يشترك فيه الدخول على الاسم أو الفعل غير المختص، وما يلزم الدخول على أحدهما بالمختص ، وابن مالك مثلاً من القدماء وروبنز من المحدثين استخدم هذه العلاقة في تحديد أقسام الكلام (ينظر، شمس الدين ،1995م:156/2)

وعلى أي حال فإذا كنا قد استخدمنا علاقة التضام في تحديد أقسام الكلام فإن هذه العلاقة ـ بالإضافة إلى العلاقات البنائية الأخرى أي التي تعمل على ربط الكلام ـ سوف تساعدنا في تصور كيفية حدوث الكلام، حيث تؤدي هذه العلاقة وظيفة من أخطر الوظائف اللغوية ؛ وهي الربط بين أقسام الكلام في تسلسل مستمر لا ينتهي فهذه العلاقة مسؤولة إلى حدٍ كبيرٍ عن استمرار الكلام دون أن نضع هذه العلاقة في مقدمة آليات إنشاء الكلام ، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه العلاقة تكشف عن خصائص النسيج اللغوي للغة المدروسة إذ أن كل لغة لها خصائصها في تجاوز كلماتها بحيث لا يمكن أن تتطابق معها لغة أخرى في هذه الخصائص وإن اشتركت معها في بعضها تماماً كما أن لكل لغة نسيجها الفنولوجي الخاص بها . وهذه العلاقة ـ أي علاقة التضام ـ لا تعمل على ربط عنصر واحد بالعنصر الذي يليه فقط بل قد تعمل ـ مع علاقة الاستلزام ـ على ربط أكثر من عنصر بعنصر آخر ليُكوِّن الجميع نمطاً أكبر حجماً... (ينظر، شمس الدين ،1995م:2/ 156)

فالتلازم إذاً يُحدد موقع الكلمة من الكلمة ، فيدل على وظيفتها النحوية فالفرق مثلاً بين (قام زيدٌ) و (زيدٌ قام) فرق في الاسم المرفوع من الفعل فترتب على اختلاف الموقع في الاسم المرفوع فجُعل (زيدٌ) في الجملة الأولى فاعلاً وفي الثانية مبتدأ ، وهذا ما يسمى في علاقة التلازم بـ (الملزوم) ؛ فـ(الملزوم) المتعلق به والمداوم عليه والمحصول منه، وهو ما يلزم وجوده لوجود أمر آخر؛ وهو اللازم، أي الذي يمنع انفكاكه عن الملزوم، ومثل ذلك : الدخان للنار والرعد للبرق ، والفاعل للفعل أو فيما معناه ، (ينظر قباوة، دت: 120) قال ابن يعيش: " آلا ترى أنّ الضرب والقتل يقتضيان مضروباً ومقتولاً... وكل واحد من أفعال الحواس يقتضي مفعولاً، مما تقتضيه تلك الحاسة ، فالبصر يقتض مبصراً، والشم يقتضي مشموماً والسمع يقتضي مسموعاً ..." (ابن يعيش، دت:62/7)،(وينظرالعكبري1995م:268/1، ابن هشام،1985 : 264/1 ،السيوطي، دت :545/1) يضاف إلى ذلك ما يكون من زمانٍ أو مكانٍ ، وسببٍ وغايةٍ وآلةٍ ومصاحبةٍ وبيانٍ ... (قباوة دت ، دط: 122) ، و ترتكز دلالة التلازم من حيث التركيب على الحذف والمحذوف يقول تمام حسان : "التلازم إمَّا أن يكون بالمبنى الوجودي وهو المذكور ، وإما أن يكون بالمبنى العدمي وهو لا يتحقق بعلامة ، والملاحظ أن الأكثر في أمن اللبس أن يكون نتيجة الذكر، فيكون الذكر قرينة على المعنى المراد ، ويتم ذلك الذكر على طريق الافتقار أحيانًا كما في تلازم الموصول صلته، وتطلب كلا وكلتا مضافاً إليه معرفة مثنى، ويطلب العائد مرجعاً، والتلازم بين حرف الجر ومجروره ،والمبهم وتمييزه ،وواو الحال وجملة الحال ، وحرف العطف والمعطوف، والنواصب والجوازم والفعل المضارع ، والجواب الذي لا يصلح شرطًا ، والحرف الرابط ، وهلم جرا. ويتم الذكر أحيانًا أخرى على طريق الاختيار، فتذكر الضميمة إذا لم تعن القرائن الأخرى على

تقديرها ، وتستتر أو تحذف عند وجود القرينة الدالة عليها لقصد الإيجاز والانصراف عن إطناب غير مطلوب ." (حسان 2006م: 217) يقول ابن مالك:

وبعد فعل فاعل فإن ظهر ... فهو وإلّا فضمير استتر .(ابن عقيل 1980 م:2/ 76)

وخلاصة القول إنه : عندما يستلزم أحد العنصرين الآخر، فإن هذا الآخر قد يدل عليه بمبنى وجودي على سبيل الذكر، أو يدل عليه بمبنى عدمي على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف، لأن المقدر من نظائر المحذوف الثابت بدلالة العقل، لأن الحذف والتقدير متوقف على التنسيق الذي يحيل الصورة على المعطيات من العلم الخارجي التداولي، والتنسيق يعني ربط الكلام (الملفوظ أو المنطوق) بالسياق النصي واللساني السابق واللاحق له .(حسان ، دت: 216 ، النجار، 2008م : 34)

ـ العلاقة الدلالية للتركيبات في حالة التلازم :

ترتبط الدلالات التركيبية بمفهوم الفائدة ، كما أشار علماء العربية إلى ذلك ، وإلى ذلك أشار الدكتور محمد يونس عند حديثه عن المستوى التركيبي فقال : " ولا تتحقق الفائدة إلا بائتلاف الكلام وضمه بعضه إلى بعض على وجه من الوجوه النحوية المألوفة. وعندما يعبر المتكلم عن غرض من أغراضه ، فإنه يقوم بإيقاع علاقة بين كلمة وأخرى أو بين عدة كلمات ، ولابد لكي يكون الكلام تاماً من اشتماله على علاقة الإسناد ، وهو محكوم في كل ذلك بالغرض الإبلاغي الذي يعبر عنه ، فإذا أراد أن يخبر بمجيء زيد فيكفيه الإتيان بطرفي الإسناد على صورة من الصور المألوفة في اللغة كأن يقول : (جاء زيد) أو (زيد جاء) ، وإذا أراد أن يبين الهيئة التي كان عليها مجيئه فعليه أن يأتي بما يدل على ذلك ، كأن يقول : (جاء زيد راكباً) فيأتي باسم منصوب يتعلق بزيد من جهة كونه مبيناً لهيئته عند قيامه بالفعل ." (يونس 1993م: 284) ، وترتبط هذه الدلالة بالدلالة الالتزامية ارتباطاً وثيقاً، فعند فهم مدلول اللفظ ينتقل الذهن من مدلول اللفظ إلى لازمه ، فقوة الارتباط بين الوحدات التركيبية هنا تحيل إلى ما يطلق عليه التعبير المحفوظ عن العرب ، وهو لا يكاد يحدث إلا إذا التصقت مفرداته التصاقاً نمطياً معهوداً للسلوك اللغوي المتعارف عليه ، حتى إنه يتقارب مع الدلالة الكلية للمفردة ، فيكون لارتباطه وتماسكه على أساس اللفظ والمعنى معاً بمنزلة الكلمة الواحدة ، أو أن كل وحدة تركيبية تفقد دلالتها الخاصة وتلتحم مع أجزاء الجملة لتسهم في تركيب دلالة أخرى ، فتتراكب الجمل وتتردد في سياقات مختلفة ، ومثال ذلك الفعل (أقام) و(آتى) ، والاسم (الصلاة) و(الزكاة) ؛ فنلحظ التلازم بين الفعل والاسم من جهة، وبين الجملتين من جهة أخرى فيكون التركيب (أقام الصلاة وآتى الزكاة) ، وكذلك ارتباط بعض الأسماء ببعض الأفعال بدلالات مخصوصة نحو : صام رمضان وحج البيت وأنفق المال ، كذلك التلازم والترابط في تعدية بعض الأفعال ببعض حروف الجر نحو (جاء من ، ذهب إلى ، رغب في ،عن)،وكذا التلازم بين الكلمتين (السقف) و(الحائط).(ينظر النجار، 2008م : 35) ، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الظاهرة من الظواهر التي لا يمكن دراستها إلا بدراسة العلاقات بين المفردات وبين الجمل ، وهذا يؤول إلى التحدث عن كيفية استخدام المفردات والتراكيب بحيث تكون الجمل مقبولة نحوياً ودلالياً في السياقات ، ومنسجمة مع قواعد اللغة التي تقتضيها ، وقد أجمل عبد القاهر الجرجاني أوجه تعلق الكلمات بعضها ببعض واستلزامها في العربية ، فقال : " واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك. هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس." (الجرجاني،1992م : 55) وجعله على ثلاثة أنواع :

النوع الأول ـ تعلق اسم باسم : وأشار إلى ذلك بقوله كأن " تَعْمَدَ إلى اسمَيْن فتَجْعلَ أحدَهما خبراً عنِ الآخرأو تُتْبعَ الاسمَ اسماً على أن يكونَ الثاني صفة للأول، أو تأكيد له، أو بدلاً منه أو تَجِيءَ باسمٍ بَعْد تمامِ الكلام على أن يكونَ الثاني صفةً أو حالاً أو تمييزاً" (الجرجاني،1992م : 55)

ـ تعلق اسم بفعل : كأن تَجْعلَ الاسم فاعلاً لفعل أو مفعولاً (ويشمل المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول فيه زماناً أومكاناً ، والمفعول معه ، والمفعول له) أو أن يكون منزلاً من الفعل منزلة المفعول . (الجرجاني،1992م : 55) ، النوع الثاني : تعلق الحرف بهما : فقال : كأن " تتوخَّى في كلامٍ هو لإثباتِ معنى، أن يصَير نفْياً أو استفهاماً أو تمنياً، فتُدخِلَ عليه الحروفَ الموضوعةَ لذلك . " (الجرجاني،1992م:55) ،فـ"الأدوات هنا تلخص معاني النفي والتأكيد والاستفهام والأمر باللام والعرض والتحضيض والتمني والترجي والنداء والشرط والنداء الامتناعي والشرط الإمكاني والقسم والندبة والاستغاثة والتعجب... وتشترك الأدوات جميعاً في أنها لا تدل على معانٍ معجمية ، ولكنها تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق ،حيث تكون الأداة هي العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلها ، ... فرتبة حرف الجر هي التقدم على المجرور , ورتبة حرف العطف هي التقدم على المعطوف ، ويتقدم حرف الاستثناء على المستثنى ، وواو المعية على المفعول معه ، وواو الحال على جملة الحال.. ؛ إذ لا يكتمل معناها إلّا بها ، فلا يفيد حرف الجر إلّا مع المجرور ، ولا العطف إلّا مع المعطوف ، حتى أدوات الجمل مفتقرة إلى ذكر الجملة كاملة بعدها ." (تمام ،2006م: 126)، النوع الثالث : تعلق الجمل أو التراكيب بعضها ببعض ، وذلك كأن " تُريد في فعلينِ أن تَجعل أحدَهما شَرْطاً في الآخر، فتجيءَ بهما بعدَ الحرفِ الموضوع لهذا المعنى، أو بَعْد اسمٍ منَ الأسماءِ التي ضَمِنَتْ معنى ذلكَ الحرفِ،وعلى هذا القياس." (الجرجاني،1992م :55) ،فالمتكلم يقوم بنظم كلامه بكيفية خاصة ، وعلى منوال معين ترتبط فيه الكلمات بعلاقات نحوية خاصة ، اعتماداً على القرائن التي تعينه على الإفصاح عن المقصود ، ونحاة العربية اتفقوا على وجود علاقة وثيقة بين الكلمات داخل التراكيب والجمل التي يستخدمها المتكلم ، وبالنظر إلى تلك الكلمات المتلازمة يمكن ملاحظة أن بعضها يمكن فصلها، أو حذف جزء منها ،وبعضها لا يمكن الفصل بينها .وبذلك يكون التلازم نوعين، أو يمكن تقسيم التلازم إلى قسمين :

ـ **تلازم يكون الفصل فيه بين المتلازمين ممكناً سائغاً** ، ويوصل إلى معنى تحويلي، ويؤدي غرضاً بلاغيّاً ، ومن ذلك :

1 ـ الفعل والفاعل .

2 ـ المبتدأ والخبر .

3 ـ فعل الشرط وجوابه . (ينظرعمايرة ، 1984م: 190)

ـ **نوع لا يتم الفصل فيه بين المتلازمين وإن تمّ ذلك كان قبيحاً**، لا تأخذ به العربية إلاّ في حالات محدودة عدّها النحاة شاذة ؛ لها تخريج لغويّ ، ويمثّل هذا القسم الظواهر التالية:

1/ التلازم بين المضاف والمضاف إليه .

2/ التلازم بين الجار ومجروره .

3/ التلازم بين الموصول والصلة .

4/ التلازم بين النعت والمنعوت .(ينظرعمايرة ، 1984م:197)

النوع الأول ـ تلازم العلاقات التركيبية :

وهذا النوع يكون في التراكيب ويعد هذا المنظور الوظيفي للجملة ، وتتكون الجملة وفق هذا المنظور من قسمين : مسند ومسند إليه ، وهو النسق الّذي تأتي فيه عناصر الجملة على الأصل ، ويتغير هذا النسق بالتقديم والتأخير بقصد العناية والاهتمام أو بهدف التركيز على عنصر معين بتغيير الرتبة بقديم أو تأخير في عناصر الجملة ؛ فالمسند ما كان معلوماً لدى السامع في مقام تواصلي ، أمّا المسند إليه ما يضيفه المتكلم من معلومات جديدة تسهم في تنامي الخبر .(ينظر السيد، 2001 :77)

والدلالة التركيبية تستمد من خلال العلاقات بين المورفيمات التي تتخذ كل منها موقعاً من الجملة حسب قوانين اللغة ، ذلك لأن نظام الجملة في اللغة العربية يحتم ترتيباً خاصاً بحيث لو اختل هذا الترتيب لأصبح من العسير فهم المراد من الجملة . (ينظر أنيس، 1984م: 48، 49)، ولابد من ربط التراكيب بالعلاقات والوظائف، فهذه العلاقات التركيبية هي

مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها، لبيان المقصود منها حسب اقتضاءات التركيب، كعلاقات الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية ... لتحديد الفاعلية والمفعولية مثلاً، أو غير ذلك .(ينظر حسان :191،192)، واللغة ليست مجموعة من الألفاظ ؛بل هي مجموعة من العلاقات، وأن الألفاظ لم توضع لتعيين الأشياء المتعينة بذواتها ، وإنما وضعت لتستعمل في الإخبار عن تلك الأشياء ، بصفة أو حدث ، أوعلاقة حسب استلزامات تركيبية معينة . (ينظر النجار، 2008م : 236)

التلازم في علاقة الإسناد : الإسناد علاقة ترابط وتفاعل بين طرفين ، وهذا الترابط يؤدي إلى اكتساب الإعراب؛ وهو الإبانة ، فالإعراب لا يكون إلا بعد التركيب ، وإلا فستكون كل الكلمات مبنية لا يعرف فيها الفاعل من المفعول، قال الزمخشري عند توضيحه لمعنى الإسناد : أن المبتدأ والخبر " هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك: زيد منطلق. والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي كان وإن وحسبت وأخواتها، لأنهما إذا لم يخلوا منها تلعبت بهما وغصبتهما القرار على الرفع. وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد لأنهما لو جردا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب. وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما لأنه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً من حيث أن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه. ونظير ذلك أن معنى التشبيه في كأن لما اقتضى مشبهاً ومشبهاً به كانت عامله في الجزئين وشبههما بالفاعل أن المبتدأ مثله في أنه مسند إليه والخبر في أنه جزء ثان من الجملة." (الزمخشري ، 1993: 43) ، فالجملة العربية تلزم هذا النسق من التركيب ، وأحياناً نرى جُملاً تُحكى من دون أحد هذين الطرفين ومن ذلك قولنا إذا رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله. أو سمعتَ صوتاً فعرفتَ صاحبَ الصوت ، فقلت: زيد وربى. أو مِسِسْتَ جسدا أو شممت ريحا فقلت: زيد، أو المِسك. أو ذقتَ طعاماً فقلت: العسل. فكل ذلك قد دخله تقدير محذوف .(ينظر سيبويه :1988 م 130/2)، ويكون بذلك قد تحقق التلازم التركيبي في إطار العلاقات النحوية التي تربط بين أجزاء الجملة كما سيتضح .

أولاً ـ الفعل والفاعل :

إن الصورة التي عليها التعبيرات المحفوظة عن العربية تعبر عن حالة التلازم بين الألفاظ المكونة للجملة الفعلية ، ويشكل التعبير صورةً للبناء الذي ترتبط فيه هذه الوحدات، فالفعل والفاعل مسند ومسند إليه ركنان أساسيان في التركيب ، ويقوم المتكلم بنظم كلامه كي يتسنى له أن يعبّر له عن غرضه اعتماداً على القرائن الّتي تساعده بالإفصاح عن مراده ، ومن هذه القرائن الإسناد وهي علاقة الفعل بفاعلة الفعل ونائب فاعله .(ينظر حسان : 194 / يونس : 286 ـ 288) فـ "الفعل والفاعل كجزأي كلمة " (ابن الحاجب : 580/2) ،يقول ابن جني : " الفاعل عند أهل العربية كلّ اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ،وهو مرفوع بفعله ، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه والواجب وغير الواجب في ذلك سواء ، تقول في الواجب قام زيدٌ ، وفي غير الواجب ما قام زيدٌ ، وهل يقوم زيدٌ ؟ ." (ابن جني ، دت :31) ، فشروط الفعل هي أن يكون تامًّا أصلي المحل والصيغة ، أم أحواله فإنه يكون فعلاً صريحاً ، كما يكون صيغة غير فعلية لكنها مؤولة بالفعل لأن فيها ما يشبهه ومن ذلك : المصدر، واسم المصدر، أو اسم الفعل أو الصفة، و اسم الفاعل وأمثلة المبالغة واسم التفضيل ، أو ظرف و شبهه.(ينظر ابن الحاجب : 577/2،أبو المكارم ، 2007م:59) ، أما أحوال الفاعل أن يكون اسمًّا ظاهراً ، أوغير اسم نحو: (بلغني أنك ذاهب) فالمصدر المؤول هنا فاعل ، (ينظر ابن مالك دت :577/2) واللغة تقبل استبدال الاسم الظاهر بالضمير، فمثلما يكون الفاعل اسماً ظاهراً يكون أيضاً ضميراً بارزاً أو ضميراً مستتراً ،نحو: "زيد يغتذي" و"ابناك قاما" و"الرجال انطلقوا" و"الهندات ذهبن".(ينظر ابن مالك دت :580/2، أبو المكارم 2007م : 59) ، وشبيه بهذا ما نلمحه في الأفعال الخمسة، وهي تفعلان ويفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين. (ابن جني ، دت: 2/ 318) (الأشموني 1998م : 75/1)، تَقول أنتما تقومان وهما يقومان وأنتم تنطلقون وهم ينطلقون وأنت تذهبين وتنطلقين ولم تقوما ولم ينطلقا ولم تذهبوا ولم ينطلقوا ولم لم تفعلي وأحب أن تتفضلي وكذلك المعتل أيضا تقول أنتما ترميان ولا ترميا 33 ووأنتم تخشون

ولن تخشوا وأنت تغزين وأحب أن تغزي ولم لم ترضي.(ابن جني، دت: 125/1) فالفاعل هنا كان ضميراً والالتصاق يتضح بين الفعل والضمير ، وهذا يدل على التلازم والالتحام بين الفعل والفاعل (الضمير) وجريانه بين حروفه .

والفعل والفاعل " جملة يحسن السكوت عليها ، وتجب بها الفائدة للمخاطب ، فهما بمنزلة الابتداء والخبر ، إذا قلت قام زيدٌ فهو بمنزلة قولك القائم زيدٌ ..." (المُبرد، دت: 8/1) ، فكان هذا الترابط هو الّذي دفع النحاة إلى القول بأنّه لابدّ لكلّ فعلٍ من فاعل مذكور أو مقدّر، وهذا الفاعل ما أسند إليه فعل تام أصلي الصيغة أو ما يقوم مقامه ؛ نحو . قام زيدٌ ، وزيدٌ قائم غلامه ، ومنيراً وجهه .(ينظر ابن مالك دت :567/2 ، المرادي 2008م: 583/2،ابن عقيل 1980 م:2/ 74 ـ 75) فيكون له معنى يشير إليه ترتيبه مع ما يسند إليه وموقعه منه فيبقى الفاعل فاعلاً وإن تقدّم أو تأخر ؛ ولكن معناه في حالتي التقديم والتأخير ليس هو إياه تركيزاً واهتماماً وعنايةً ، فالتقديم والتأخير " بابٌ طويلٌ عريض يشتمل على أسرار دقيقة ،وهو ضربان : الأول يختص بدلالة الألفاظ على المعاني ، لو أُخرّ المقدّم أو قُدّم المؤخر لتغيّر المعنى ، والثاني يختص بدرجة التقدّم في الذكر لاختصاصه بما يوجب له ذلك ولو أُخر لما تغيّر المعنى " (ابن الأثير، 1420هـ:180)

وهذا الضرب من التلازم بين التركيب الإسنادي يمكن الفصل بينها إمّا بالمفعول به أو غيره ، فـ"الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه وبين الفعل فاصل لأنه كالجزء منه ؛ ولذلك يسكن له آخر الفعل إن كان ضمير متكلم أو مخاطب نحو ضربت وضربت ...فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة." (ابن عقيل 1980 م:2/ 96) وذكر النحاة تراكيب عدة فُصل فيهما بين هذين المتلازمين وهي : الأول . أن يفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول به ؛ إذا أمن اللبس ؛لأن العرب لها غرض في الالتباس كما لها غرض في التبيين ، فإذا وجدت قرينة تبين الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول فتقول مثلاً : أكل الكمثرى موسى . (ابن عقيل 1980 م:100/2) مثلما تقول : ضرب زيداً عمرٌو. وفي نحو قولك أيضاً "كتبَ زُهيرٌ الدرسَ، وكتبَ الدرسَ زُهيرٌ".(ينظرالغلايينى 1993م:9/3) غير أنه إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير إلا جاز إثبات التاء وحذفها والأجود الإثبات فتقول : أتى القاضي بنت الواقف ، والأجود (أتت) ، وتقول: قام اليوم هند ،والأجود (قامت). (ينظر ابن عقيل 1980 م:89/2) ، الثاني . أن يكون محصور بـ(إلاّ) أو (إنما) فمثال الفاعل المحصور بـ(إلا) قولك : ما ضرب عمراً إلا زيدٌ ، و المفعول المحصور بـ(إلا) : قولك ما ضرب إلا عمراً زيدٌ . (ينظر ابن عقيل 1980 م:101/2، 103)، الثالث . أن يكون المفعول مشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر، وذلك نحو : خاف ربه عمر ؛ فـ(ربه) مفعول وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى (عمر) وهو الفاعل وإنما جاز ذلك وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظا. (ينظر ابن مالك دت :585/2 // شرح ابن عقيل 106/2) (ينظرالغلايينى 1993م:9/3) ومنهُ قولهُ تعالى : ﴿ وإذْ ابتلى إبراهيمَ رَبُّهُ بكلماتٍ ﴾ سورة البقرة : من الآية (124) وقوله تعالى : ﴿ يومَ لا ينفع الظّالمينَ مَعذِرتُهم ﴾ سورة غافر ، من الآية(52) ﴿ وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾ سورة القمر: الآية (41) فـ(النذر) فاعل (جاء) و(آل فرعون") مفعول به متوسط بين الفعل وفاعله ".(ينظر الأزهري2000م:145/1) ، الرابع : . أَن يكون المفعول ضميراً متصلاً، والفاعل اسماً ظاهراً، فيُقدّمُ المفعولُ في نحو "أكرَمني علي"،وجوباً . (ينظرالغلايينى 1993م:10/3) الخامس . أن يفصل بينهما بإحدى مكملات الجملة ومنها :

ـ الحال : البصريون يجيزون تقديم الحال على الفاعل والمفعول إذا كان العامل فعلًا ، فيقولون: جاءني راكبًا أخوك . (ينظرابن السراج دت:1/ 215، ابن مالك دت :738/2)، لِأَن الفعل (جَاءَ) متصرف ؛ وَالتَّصَرُّف هُوَ التنقل فِي الْأَزْمِنَة تَقول (جَاءَ يَجِيء مجيئا فَهُوَ جَاءَ) وَكَذَلِكَ قولك : أقبل مُحَمَّد مسرعاً ، وَأَقْبل مسرعاً مُحَمَّد.(ابن جني ، دت : 62/1) (الأنباري ،2003م:1/ 203)

السادس : الاعتراض للتسديد : ومنه الاعتراض بين الفعل والفاعل كقوله :

وقد أدركتني والحوادث جمة ... أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل

فالفعل (أدركتني) والفاعل (أسنة) وهنا الاعتراض بين الفعل والفاعل (ابن جني ، دت:332/1)

الفصل بحرف الجر (الباء) : وتكون زيادة (الباء) كثيرة وخاصة مع الفعل (كفى) ، مثل قولنا : كفى بزيدٍ حاضراً . (ينظر ابن هشام ،1985 :1/ 144)

ثانياً ـ المبتدأ والخبر : تبدو هيمنة التلازم واضحة عند النحاة حين اهتموا بالإسناد الذّي به يتضح معنى الجملة ووظيفتها ؛ فهم يرون أنّ لكلّ جملة خبرية ،ركنين أساسيين فالجملة الاسمية مبتدأ وخبر، وهما (المسند إليه والمسند) ؛ ولابدّ للمبتدأ من خبر ولابدّ الخبر أن يكمل ركن الجملة ، ونلحظ ذلك في قول سيبويه عند توضيحه للمبتدأ والخبر فقال : " المبتدأ كلّ اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام . والمبتدأ والمبني عليه رفع ، فالابتداء لا يكون إلاّ بمبني عليه ، فالمبتدأ الأول ، والمبني ما بعده عليه ، فهو مسند ومسند إليه ." (سيبويه 1988م : 2/ 126) ويقول في موضع آخر :" اعلم أنّ المبتدأ لابدّ له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو ، أو يكون في مكان أو زمان ، وهذه الثلاثة يذكر كلّ واحد منها بعدما يبتدأ " (سيبويه 1988م :127/2) ، وهذا يعني أن علاقة ترابط توجد بين المسند إليه والمسند ، وهي علاقة تلازمية ومن دونها يفقد العنصر تلك الصفة ـ الإسناد ـ فلا يسمى المسند مسنداً إلا بالإسناد كما يرى ابن جني عند حديثه عن الخبر إنما هو تشكيل لتعبير متفاعل ، يؤثر بعضه في بعض ويحصل به التجاوب حتى يكون مع المبتدأ وحدة تركيبية متكاملة فقال : " كلّ ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه ، وذلك على ضربين : مفرد وجملة . فإذا كان الخبر مفرداً فهو المبتدأ في المعنى ، وهو مرفوع بالمبتدأ ، تقول زيد أخوك ، ومحمد صاحبك . فزيد هو الأخ ومحمد هو الصاحب "(ابن جني ، دت : 110)

والسياق الطبيعي للجملة الاسمية أن يتقدّم فيها المبتدأ ويتأخر الخبر؛ لأنّ المبتدأ محكوم عليه فلا بدّ من تقديمه ليتحقق ، ويجوز تأخيره حيث لا مانع نحو: قائم زيد.(ينظرابن مالك ، دت229/1 ، السيوطي، دت :384/1 ، السيوطي1987 م66/2) ، فالترتيب بين أجزاء الجملة يخضع لأغراض المتكلمين ، فالقول بالتقديم والتأخير بين مكونات الجملة يدفعنا إلى توقع الترابط بين هذه العناصر ، فليس بمقدور أي تركيب أن يعبر عن الأفكار الذهنية المقصودة من دون التزام دقيق لترتيب منظم ، يعينه على الأداء بدقة ، ولا سبيل إلى تحقق ذلك من مراعاة الأحكام التي تحفظ لكل كلمة رتبتها في الجملة ، فالنحاة يرون أن الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ وذلك كي يتسنى معرفة المحكوم عليه وتحصيل صورته في الذهن قبل الحكم ، بيد أنه قد تجد بعض الأسباب التي تجعل هذا الأصل واجب الالتزام لا يصح العدول عنه ، كما قد توجد أسباب توجب عكس ذلك وتفرض ذكر المحكوم به أي الخبر قبل المحكوم عليه أي المبتدأ . ومن ثم يرى جمهور النحاة أن للعلاقة بين المتلازمين ـ المبتدأ والخبر ـ من حيث الترتيب ثلاث حالات هي : الأولى ـ وجوب تقديم المبتدأ على الخبر .، الثانية ـ جواز التقديم والتأخير .، الثالثةـ وجوب تأخر المبتدأ عن الخبر . (ينظرأبوالمكارم، 2007م:52)

أولاً ـ وجوب تقدم المبتدأ على الخبر :

ـ تمكن الخبر في ذهن السامع ، لأنّ في المبتدأ تشويقاً له .

ـ زيادة التخصيص وذلك مشروط بكون الخبر فعلياً . " ينظر القزويني ، دت : 50/2 ، 2/ 64)

ـ ما لا يفيد إلا تقوي الحكم وتقرره في ذهن السامع وتمكنه وتمنعه من الشك ، وتمنعه من الإنكار ." (ينظرالجرجاني 1992م: 129/1، القزويني ، دت :53/2) ومثل ذلك قوله تعالى:﴿ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾ (سورة الزحرف: من الآية(68) فابن عاشور يُبَيّن أنّ هذا المثال إنما يراد به انتفاء الحزن عن المخاطبين وهم المؤمنون بالتأكيد والتقوية ، ومثل التقوية قولك : هو يعطي الجزيل ، وهو يحب الثناء ، أمّا في قوله تعالى: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ (سورة فصلت من الآية (46) باستعمال صيغة المبالغة تطميناً لأنفسهم بانتفاء الحزن عنهم في أزمنة المستقبل ، إذ قد يهجس بخواطرهم هل يدوم لهم الأمن الّذي هم فيه . (ينظرابن عاشور 1984: 25 /254)

ـ إذا كان المبتدأ له الصدارة في الكلام كـ(ما التعجب ، من الاستفهامية ، كم الخبرية ، من الشرطي،...)

ـ إذا كان المبتدأ محصوراً في الخبر نحو قوله تعالى : " إنما أنت نذير " (هود من الآية 12) فقد حصر المخاطب وهو ـ الرسول عليه الصلاة والسلام ـ في كونه نذيراً . (ينظر ،أبوالمكارم،2007 : 52 / 53)

ثانياً ـ جواز التقديم والتأخير : الأصل في المبتدأ والخبر تقديم المسند إليه وتأخير المسند ،ولا يجوز العدول عن هذا الأصل إلا لسبب ، غير أنّ النصوص الّتي أوردها النحاة في كتبهم تدل على حرية الحركة بين المبتدأ والخبر بشرط أمن اللبس ، فتقديم الخبر لون من ألوان الظواهر التحويلية الذي أجازه النحويون واللغويون والبلاغيون ، قال ابن جني :" وما يصح ويجوز تقديمه خبر المبتدأ نحو : قائم أخوك ، وفي الدار صاحبك " (ابن جني ، دت:384/2) فكان التقديم على نية التأخير .(ينظر الجرجاني 1992م:106 ،الأنباري ،2003م: 58/1) ، جاء في مفتاح العلوم في فن المسند إليه قوله : " إياك أن تظن بكون الحكم على المسند إليه مطلوباً استيجاب صدر الكلام له فليس هو هناك فلا تغفل . وأمّا الحالة المقتضية لتقديمه فهي أن يكون متضمناً للاستفهام كنحو : كيف زيدٌ ؟ وأين عمروٌ ؟ ومتى الجواب ؟ ...أو أن يكون المراد تخصيصه بالمسند إليه ، كقوله عزّ وعلا : " " لكم دينكم ولي دين "" وقوله لمن يقول . زيد إمّا قائمٌ وإمّا قاعدٌ ، فيردده بين القيام والقعود من غير أن يخصصه بأحدهما قائمٌ هو ، وقولهم تميميٌ أنا ." (السكاكي1987م: 219/1)

ثالثاً ـ وجوب تقديم الخبر على المبتدأ :

ـ إذا كان الخبر له الصدارة في الكلام .

ـ إذا كان الخبر محصوراً في المبتدأ .

ـ إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود على شيء في الخبر كقوله تعالى: ﴿ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ } (سورة محمد، من الآية(24) ، فـ"أقفالها" مبتدأ مؤخر، و"على قلوب" خبر مقدم، ولا يجوز تأخيره لئلا تعود الهاء المتصلة بـ"أقفالها" على "قلوب" وهي متأخرة في الرتبة؛ لأنها بعض متعلق الخبر .(ينظرالأشموني:1998م:202/1،الأزهري2000م:220/1 ،أبوالمكارم2007 : 56)

ـ الفصل بين المتلازمين ـ المبتدأ والخبر :

إن المنهجية النحوية تسعى إلى تحديد النظام الذي يسمح بالفصل بين العناصر المكونة للجملة ، ولعل معرفتنا بالتلازم وقوانينه تمكننا من الكشف عن أسباب الفصل بينهما ؛ فهذا الفصل ـ بين المتلازمين ـ يحيل التركيب إلى صورة شكلية أخرى لها قانونها الذي يسوغ لها تلك الحالة ، وبناء عليه فإن التركيب يجب أن يخضع لمقتضياته ، بما أنه مختص بتنظيم الكلمات في جمل أو مجموعات كلامية على نسق خاص ، وهو ما يسمى بنظم الكلام وتركيب أجزائه فيه ، وفي طريقة ربط الكلام والأدوات الرابطة ووظائف الكلمة في التركيب وأحوال إعرابها المختلفة وهذه المطابقة بين تراكيب الكلام تقتضي رصد ما يكون من تأثير السياق ، متمثلاً في حال المتكلم والمخاطب وظروف الكلام في تأليفه وتشكيله على أنماط تتنوع وفقاً للمقامات المختلفة ، (ينظرالنجار، 2008م : 234) وبناء على ذلك فإن التلازم عند النحاة حالات خاصة تتعلق بالفصل بين المتلازمين ، وتختلف معيارية الفصل من باب لآخر ، فكما جاز في الفصل بين الفعل وفاعله كذلك يجوز بين المبتدأ والخبر ، والأساليب التركيبية كثيرة ...ومن ذلك قول معن بن أوس:

وفيهن والأيام يعثرن بالفتى ... نوادب لا يمللنه ونوائح

ففصل بقوله : (والأيام يعثرن بالفتى) بين المبتدأ وخبره.ومن ذلك أيضاً جواز الفصل بين المتلازمين بالإعتراض ، ومنه قول الله عز وجل: ﴿ فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾ سورة ص ، من الآية (57) . فقوله تعالى: {فَلْيَذُوقُوهُ} اعتراض بين المبتدأ وخبره. (ينظر : ابن جني، دت: 1/ 341،340)

قال ابن جني : "والاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثير وحسن ودال على فصاحة المتكلم وقوة نفسه وامتداد نفسه." (ابن جني، دت:341/1) ،

كما يفصل بينهما بشبه الجملة ـ كالجار والمجرور ـ ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ (سورة آل عمران: من الآية (103) ، فالضمير في أصبح اسمها ، وإخوانًا خبرها منصوب ،وبنعمة جار ومجرور متعلق بمحذوف والهاء في محل جر مضاف إليه . (ينظر صافي ، 1418 هـ: 261/4)

الفصل بضمير الفصل ويقع بعد المبتدأ أو ما كان أصله مبتدأ وبين الخبر ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (سورة البقرة من الآية(5) قال الزمخشري : " فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر، لا صفة ." (الزمخشري 1407هـ: 85/1)

ـ التركيب الشرطي : تبنى الجمل الشرطية على الاقتضاء والاستلزام ، ومما يؤكد ذلك أن مورفيم الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي الفعل ؛ فالتركيب الشرطي يقوم على ربط جملتين تعد الثانية جزاء وجوباً للأولى ، وهذه العلاقة الشرطية بين الجملتين تكون باستعمال أداة الشرط الرابطة بينهما ، كما تكون دون تلك الأداء في قولنا : اصدق تحترم ، فالاحترام هنا متوقف على وجود الصدق وثبوته ، فصار الصدق شرطاً للاحترام ، فصارت جملة (تحترم) جزاء وجوباً لجملة (اصدق) ، وسيبويه يعقد له باباً فيقول : " باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمرٍ أو نهي أو استفهامٍ أو تمنٍ أو عرض ، فأما ما انجزم بالأمر فقولك: ائتني آتك... وزعم الخليل: أنَّ هذه الأوائل كلَّها فيها معنى إن، فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال ائتني آتك فإن معنى كلامه إن يكن منك إتيانٌ آتك ." سيبويه 1988م :3/ 93) ، والعلاقة التي تربط فعل الشرط بجوابه هي علاقة أفقية اقتضائية يبنى فيها أسلوب الشرط على الاقتضاء والتلازم في تكوينه الشكلي والوظيفي ، فلا تقول مثلاً (إن تضرب) من دون (اضرب) و(لا اضرب) من دون أن تقول (تضرب) ؛ لأن المعنى الذي يقوم عليه الشرط يقتضى جملتين ترتبط إحداها بصاحبتها ، وكما هو معلوم أن الشرط دون جزاء أو الجزاء دون شرط لا يفيد ، لأن فائدة الشرط واحدة وهو اقتضاء الأسباب لمسبباتها ، ولا يجوز ذكر أحدهما إلا لدلالة على ما ذكر من أسلوب الشرط . (ينظر النجار، 2008م : 287) ، فالتركيب الشرطي يتكون من تعليق وربط بين جملتين ، جملة الشرط وجملة الجواب ولا يتم المعنى إلا بهما ، وهذا يعني أن جملة الجواب تتبع جملة الشرط مباشرة ، غير أن التركيب الشرطي يقتضي في بعض السياقات جواز الفصل بين مكوناته ، فمثلاً (أما) الشرطية جاز أن تفصل بينها وبين جوابها في ستة أمور جمعها ابن هشام ، فقال : " ويفصل بين (أما) وبين الفاء بواحد من أمور ستة ، أحدها المبتدأ ، والثاني الخبر ، والثالث جملة الشرط نحو : ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ...﴾ سورة الواقعة ، الآيتان (88، 89) ، والرابع اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب نحو : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ سورة الضحى ، الآية: (9) ، والخامس اسم كذلك لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو : (أما زيد فاضربه) ... والسادس ظرف معمول لأما ، لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه للفعل المحذوف نحو (أما اليوم فإني ذاهب ، وأما في الدار فإن زيداً جالس) ولا يكون لعامل ما بعد الفاء ، لأن خبر إن لا يتقدم عليها ... (ينظر ابن هشام ،1985 58/1)، ولا شك أن في هذا سعة للمعنى والدلالة أياً كانت أسبابه . (ينظر، سيبويه 1988م :85/3 ، الفراء ،دت : 241/3 ،الجرجاني 1992م:165)

ـ التلازم الذي يمنع فيه الفصل بين المتلازمين : وهو الذي لا يمكن الفصل فيه بين المتلازمين ، ويكون في : المركبات الإسمية ، وأسلوب المدح والذم ، والتعجب ، والإضافة ، والموصولات ، والمكون الحرفي : كالنداء والقسم والجار والمجرور الأول ـ الكلم المركب : وهو المركب الاسمي : كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة ، ولا يكون إلاّ مبنياً ، وهذا النوع يعكس التلازم الذي وقع عنه شيئان : إعطاء التراكيب دلالات خاصة ، والبناء ؛ فبعد أن كانت الكلمات المتلازمة معربة تحولت إلى حالة البناء ،وهذا النوع من التلازم على ستة أقسام : اسمٌ مبني مع اسمٍ، واسمٌ مبني مع فعلٍ، واسم مبني مع حرفٍ, واسم مع صوتٍ، وحرف بنيَ مع فعلٍ ، وصوت مع صوتٍ . (ينظر ابن السراج ، دت:2/ 140، الزمخشري ، 1993: 219)

وجعله سيبويه تحت مسمى : "باب الشيئين اللَّذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد كعيضموزٍ وعنتريس وذلك نحو: حضرموت وبعلبك. ومن العرب من يضيف بعل إلى بكٍّ، كما اختلفوا في رام هرمز، فجعله بعضهم اسماً واحداً، وأضاف بعضهم رام إلى هرمز." (سيبويه 1988م:296/3)

ـ الاسم الذي بني مع الاسم : الأعداد المركبة كخمسةَ عشر وستةَ عشَر ، وسبعة عشر وثمانية عشر ، وكل كلمتين من هذا الضرب من العدد فهما مبنيتان على الفتح وكان الأصلُ : خمسةٌ وعشرةٌ ، فحذفت الواو وبني أحدهما مع الآخر اختصارًا وجعلا كالاسم الواحد ، وكذلك حادي عشَرَ (الحادي عشر) وثالث عشر (الثالث عشر) إلى تاسعَ عشَر(التاسع عشر) ، ومنهم من يقول: خمسةَ عشَركَ وهي رديئة . ومن ذلك أيضاً قولنا : وقعوا في حيص بيص ، فـ(حيصَ بيص) بنيا على الفتح ، وتقال عند اختلاط الأمر، ومثلها : ذهب شغَرَ بغَرَ، وأيادي سبأ ؛ ومعناه الافتراق أي مثل أيدي سبأ بن يشحب في تفرقهم وتبددهم في البلاد حين أرسل عليهم سيل العرم ، والأيدي كناية عن الأبناء والأسرة في القوة والبطش ، أمّا (قَالى قَلا) فهي بمنزلة (خمسَةَ عشَر) ولكنهم كرهوا الفتح في الياء ،والألف لا يمكن تحريكها. ومن ذلك أيضاً : خَازِ بَازَ، وهو ذباب عند بعضهم وعند بعضهم داءٌ ، ومنهم من يكسر فيقول: خازِ بازِ، ومنهم من يقول: خاز بازٍ فيضيفُ وينون ، ومن ذلك قولهم: بيتَ بيتَ وبينَ بينَ, ومنهم من يبني هذا ومنهم من يضيف ، ويبني صباحَ مساءَ ويومَ يومٍ ، ومنهم من يضيف جميع هذا، ومن ذلك لقيته كفةَ كفةَ، وكفةً كفةً. (ينظر،سيبويه 1988م: 298/3 ـ 305، ابن السراج ، دت:140/2) الزمخشري ، 1993: 219 ـ 223) أمّا قولهم :" وشذراً ومذراً من التشذر وهو التفرق والتبذير، والميم في مذر بدل من الباء. خذعاً ومذعاً أي منقطعين منتشرين من الخذع وهو القطع... وحيثاً وبيثاً من قولهم فلان يستحيث ويستبيث، أي يستبحث ويستثير." (الزمخشري ، 1993 :221)، يقول ابن السراج : " اعلم: أنهم لا يجعلون شيئًا من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحدٍ إلا إذا أرادوا الحالَ والظرفَ ، والأصل والقياسُ الإضافة ، فإذا سميت بشيءٍ من ذا أضفته فإذا قلت : أنت تأتينا في كل صباح ومساءٍ أضفت لا غير؛ لأنه قد زال الظرف وصار اسمًا خالصًا، فمعنى قولهم : هُوَ جاري بيتَ بيتَ أي: ملاصقًا، ووقع بينَ بينَ، أي: وسطًا ، وأما قَالى قَلا فبمنزلة : حضرموتَ ؛ لأنه اسم بلدٍ وليسَ بظرفٍ ولا حالٍ. وأسماء الزمان إذا أضيفت إلى اسمٍ مبني جاز أن تعربَها، وجاز أن تبنيَها ." (ابن السراج ، دت:140/2) ، وَلم يَقع فِي محكم التَّنْزِيل تركيب الْأَحْوَال وَلَا تركيب الظروف وَإِنَّمَا وَقع فِيهِ تركيب الْأَعْدَاد نَحْو قوله تعالى : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ سورة يوسف من الآية (4)﴿ انْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ سورة البقرة من الآية (60)، ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ سورة المدثر: الآية (30)، ولكن جميع هذه المتلازمات استعملتها العرب . (ينظر، ابن هشام، دت : 101)

الثاني ـ اسم بُنِيَ مع فعل: وهو قولهم: (حبذا) في المدح ، و(لا حبذا) في الذم ، فتقول : حبذا عبد الله و حبذا أمة الله ، وحبذا هندٌ وحبذا زيدٌ ، بنيَ (حَبَّ) وهو فعلٌ مع(ذا) وهو اسم ، ومن العرب من يقول في أحبَّ حَبَّ, ، ويتضح التلازم هنا أن (حبذا) تحتفظ في ترتيب المفردات بوحدة الشكل ، فكانت كالكلمة الواحدة ؛ والدليل على أن (حبذا) بمنزلة اسم أنك لا تقول حبذهِ وأنه لا يجوز أن تقول حبذا، وتقف حتى تقول: زيدٌ أو هندٌ فتأتي بخبرٍ ، وكما يدل أيضاً على أن (حَبَّ) مع (ذَا) بمنزلة اسم أنه لا يجوز لك أن تقول: حَبَّ في الدار ذَا زيدٌ، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين "ذَا" كما تفصل في باب نِعْمَ.(ينظر ابن السراج ، دت:141/2) (المبرد دت: 2/ 145 // الزمخشري ، 1993: 365)

وقد لاحظ الخليل العلاقة الوثيقة القائمة بين هذين المتلازمين ، قال سيبويه : "وزعم الخليل رحمه الله أن حبّذا بمنزلة حبّ الشيء، ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابنَ عمَّ، فالعمُّ مجرورٌ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث حبذا ولا تقول حبّذهِ، لأنه صار مع حب على ما ذكرتُ لك، وصار المذكر هو اللازم، لأنه كالمثَل." (سيبويه 1988م:180/2)

ويضل العنصر الإشاري (ذا) المرتبط بـ (حب) على صورته الإفرادية من حيث العدد ، ومن حيث الجنس على صورة التذكير ، مع تثنية المخصوص بالمدح جمعاً وتأنيثاً ، وقد يرجع تلازمه التام مع فعله حتى إنه صار كأحد أجزائه ، يقول المبرد : " أما حبذا فإنما كانت في الأصل حبذا الشيء لأن ذا اسم مبهم يقع على كل شيء فإنما هو حب هذا مثل قولك كرم هذا ثم جعلت حب وذا اسما واحدا ." (المبرد دت: 145/2) ، وقد أدرك النحاة التلازم في هذه الصيغة عند تفسيرهم

لمكوناتها ، فعبروا عن ذلك وفق توجهات عديدة ، فمنهم من يرى أن (حب) فعل ، و(ذا) فاعل ، ومنهم من يرى أن (حبذا) بتمامها فعل وما بعدها فاعل ، أو أنها مبتدأ وما بعدها خبر .(ينظر ابن جني ، دت : 1/ 142 ، 181)

والنحاة في تفسير هذا التلازم جعلوا (حبذا) بمنزلة شيء واحد وإن اختلفت حالات إعرابه ، هذا من جهة ومن جهة أخرى عند تصغيره صغروه تصغير المفرد فقالوا (ما أحيبذه) ، ومن جهة أخرى أن (ذا) لا يمكن أن تتقدم على (حب) كما لا يمكن أن تفصل عنها ، وهذا دليل على أن حالة التلازم حولت الجملة الفعلية إلى صيغة واحدة . (ينظر ابن جني ، دت :181/1 ،السيوطي1987 م3/ 137 ـ 138)

الثالث ـ اسم بُنِيَ مع حرف : (لا النافية) ، فالمصاحبة اللفظية بين الأسماء و(لا) النافية من قبيل التلازم التركيبي ، سواء أكانت (لا) النافية للجنس أم للوحدة أم التي بمعنى غير ؛ فتتراكب كل (لا) مع الجمل وتتردد في سياقات مختلفة ، كل هذا يتم في إطار القواعد التي تسمح بدخول (لا) عليها ؛ فمن ذلك قولك مثلاً : "لا رجل ولا غلامَ ، ويدلك على أن "لا" مع رجلٍ بمنزلة اسم واحدٍ أنه لا يجوز لك أن تفصل رجلًا من "لا" لا تقول: لا فيها رجلٌ لكَ، يجوز القول: لا ماءَ ماءَ باردًا, ولا رجلَ رجل صالحًا عندكَ, فبني "ماءٌ مع ماءٍ ورجل مع رجلٍ" ابن السراج ، دت:141/2)

ونجد ذلك التلازم أيضاً عند سيبويه في باب وصف المنفي حين قال : " اعلم أنك إذا وصفت المنفى فإن شئت نونت صفةَ المنفى وهو أكثر في الكلام، وإن شئت لم تنون. وذلك قولك: لا غلام ظريفا لك، ولا غلامَ ظريفَ لك. فأما الذين نونوا فإنهم جعلوا الاسم ولا بمنزلة اسم واحد، وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزلته في غير النفى." (228/2 سيبويه 1988م ـ 229) يتضح من هذا النص أن سيبويه يحلل الجملة التالية : لا غلام ظريفاً لك ؛ على النحو التالي : (لا غلام) ظريفاً لك ، حيث (لا غلام) ركن اسمي ـ متلازمان ـ ،و (ظريفاً) صفته . (ينظر : قضايا ألسنية تطبيقية 120) _(ينظر ،شمس الدين ،1995م:165)

وفي موضع آخر من الكتاب يلاحظ سيبويه أن (لا) النافية حين تلحق بالاسم لا تغيره عن حاله فقال : " اعلم أن لا قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه ليس معه شيء، وذلك نحو قولك: أخذتَه بلا ذَنب، وأخذته بلا شيء، وغضبتَ من لا شيء، وذهبتَ بلا عتاد؛ والمعنى معنى ذهبت بغير عتاد، وأخذتَه بغير ذنب ." (سيبويه 1988م: 302/2) نستنتج من هذا القول أن (لا) والاسم المضافة إليه يكونان بمنزلة الاسم ، أي يكونان ركناً اسمياً متلازماً في موضع الجر بحرف الجر ، شرط أن يرد قبل (لا) النافية حرف جر . (ينظر : قضايا ألسنية تطبيقية 119)

الرابع ـ اسم بُنِيَ مع صوت :

النوع الأول ـ وهو المختوم بكلمة (ويه) وذلك نحو(سيبويه وعمرويه) ، تقول: هذا سيبويه يا هذا، وهذا عمرويهِ يا فلانُ وجاء سيبويه ومررت بعمرويه ؛ هو مبني على الكسرِ، وإن قلت: مررتُ بعمرويهِ وعمرويهٍ آخر، نونت الثاني لأنه نكرةٌ.(ينظر

ابن السراج ، دت:141/2 ، ينظرالغلاييني 1993م:208/2)

النوع الثاني ـ التنوين : التنوين، وهو نون ساكنة تلحق الآخر لفظا لا خطا لغير توكيد ، وإما عوض عن جملة، وهو التنوين اللاحق لـ "إذ" في نحو: "يومئذٍ" و"حينئذٍ" فإنه عوض عن الجملة التي تضاف "إذ" إليها، فإن الأصل يوم إذ كان كذا، فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وكسرت "إذ" لالتقاء الساكنين، كما كسرت "صه" و"مه" عند تنوينهما.(الأشموني 1998م :31/1) تقول: سيرَ عليهِ يومْئذٍ، ويومئذِ، بالتنوين ، والكسر ، والكسر في الذال من أجل سكون النون، فتقرأ على هذا إن شئت: {مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ} ، ومن عذابٍ يومئذٍ، ومذهب أبي العباس –رحمه الله– في دخول التنوين هنا أنه عوض من حذف المضاف إليه.(ينظر ابن السراج ، دت:2/ 140) ونحن في هذا المقام نتوجه توجهاً لغوياً خالصاً والصياغة النحوية من حيث المبدأ أنّ هاتين الكلمتين (حينئذ ويومئذ) لفظ ومعنى ؛ فاللفظ هنا عبارة عن اسم × صوت ـ التنوين ـ والمعنى : متلازمان من كلمة وتركيب ، والتركيب هنا محذوف وعوض عنه بهذا الصوت وهو النون الساكنة .

النوع الثالث ـ صوت (الهاء) في النداء ؛ ومن ذلك قولهم : يا زيداه ، يا أيها الرجل ؛ فأي : اسم ، و(الهاء) صوت وهو غير مفارق لـ(أي) في النداء . (ينظر ابن السراج ، دت: 2/ 141)

الخامس ـ الحرف الذي بني مع الفعل: إن قوة الارتباط هنا تحيل ذلك النمط إلى ما يطلق عليه التعبير المحفوظ عن العرب ، وهو لا يكاد يحدث إلا إذا التصقت مفرداته التصاقاً نمطياً معهوداً للسلوك اللغوي المتعارف عليه ، حتى إنّه يتقارب مع الدلالة الكلية للمفردة ، فيكون لارتباطه وتماسكه على أساس اللفظ والمعنى معاً بمنزلة الكلمة الواحدة،ولقد تناول النحاة هذه المسألة في حديثهم عن الارتباط بين بعض الأفعال ببعض الأصوات (ينظر: محمد ، 2011م : 119) ومن ذلك قولهم : (هَلمَّ) مبنيًّا على الفتح وهو اسمٌ للفعل، ومعناه: تعالَ، ويدل على أنه حرفٌ بني مع فعلٍ، قول من قال من العرب: هلما للاثنينِ، وهلموا للجماعة ، وصرفوه تصريف لمَّ بكذا، والهاء زائدة هنا ، (ينظر ابن السراج ، دت:142/2) قال المبرد :" فيقولون: هلم يا رجل، وللاثنين: هلما، وللجماعة: هلموا، وللنساء: هلممن؛ لأن المعنى: الممن، والهاء زائدة ، والمعنى يدلُّ على ذلكَ ".(المبرد دت: : 203/3)

السادس ـ الصوت الذي بني مع الصوت: وذلك قولهم : حَيَّ هَلَ الثريدَ، ومعناه: ايتوا الثريدَ ، (ابن السراج ، دت:141/2) وحكى سيبويه أنّ العرب قالت : " صهيل التي للأمر ؛ فمن شيئين يدلك على ذلك حي على الصلاة ، وزعم أبو الحطَّاب : أنهَّ سمع من يقول : حي هل الصلاة. والدَّليل على أنهما جعلا اسماً واحداً قول الشاعر:

وهيَّج الحيَّ مِن دارٍ فظلَّ لهم ... يومٌ كثيرٌ تناديه وحيَّهله. " (سيبويه 1988م: 300/3)

ـ الموصولات : وهي من غير المشتقات وكلها مبنية ما عدا (اللذان واللتان) وهي كلمات لا تستخدم وحدها ، بل لابدّ من أسماء أو أفعال تذكر قبلها ، وتركيب يذكر بعدها ؛ بحيث تكون هذه الكلمات والتراكيب ذات صلة سياقية بالأسماء الموصولة من حيث الشخص والعدد والجنس ـ والحالة الإعرابية للمثنى ـ أي أن هذه الكلمات تأتي على نسق بما قبلها وبعدها ، كقولنا : حضر الطالب الذي نجح في الامتحان .وأيضاً : حضرت الطالبتان اللتان نجحتا في الامتحان .

فهي موصولة عندهم لافتقارها من جهة المعنى إلى جملة الصلة والتي من دونها يصبح الكلام بلا معنى .(ينظر، شمس الدين ،جلال1995م:134)، أمّ ا عن إمكان الفصل بين الموصول وصلته فلا يمكن ذلك ، فقد تحدث فيه عدد من النحاة ،(ينظر ابن جني، دت:261/3 ،الأشموني 1998م :1/ 232) ووصفه ابن جني بأنه فاسد (ينظر ابن جني ، دت:261/3) والذي يعنينا هنا بالتلازم أن الاسم الموصول لابهامه وعدم اشارته إلى مدلول بعينه ، لا ينفك يحتاج إلى ما يأتي بعده ، جملة اسمية أو فعلية ، ويكون مع صلته في المعنى والحكم كلمة واحدة ، ترتبط ببؤرة الجملة لتقوم بدورها في المعنى ، وقد أدرك النحاة القدماء ذلك حين قالوا : " جملة الصلة لا محل لها من الإعراب ..." (ينظرالأشموني 1998م :164/1 الهامش) ، ذلك لأنها جاءت لتحديد الاسم قبلها وتخصيصه . (ينظرعمايرة ، 1984م 200) ،

المضاف والمضاف إليه ، وحرف الجر ومجروره : المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة تتحدان برابط نحوي هو الاضافة ثم ترتبط الكلمة الناتجة من حيث المعنى ببؤرة الجملة ـ المبتدأ أو الفعل ـ نقول مثلاً : أكرم رئيس الجامعة خالداً ؛ فكان الفاعل فيها مكون من كلمة محددة مخصصة لكلمة مبهمة ، والكلمتان في موقع واحد هو الفاعل ، (رئيس الجامعة) يرتبط بالفعل ارتباطاً مكملاً بعلاقة الفاعلية ؛ فالاسم المضاف مع الاسم الذي يضاف إليه يكونان في الحكم والإعراب بمثابة الكلمة الواحدة ، تأخذ حكماً واحداً في الجملة وترتبط بالبؤرة ارتباطاً يجمع بينهما ، (ينظر ينظرعمايرة ، 1984م 198) يقول سيبويه : " المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه ." (سيبويه 1988م:226/2 ، ينظر ابن السراج ، دت:358/1)

أدرك سيبويه العلاقة الوثيقة القائمة بين المضاف والاسم المضاف إليه فقال : " ومثل ذلك: هذه جارية أخَوَي ابنين لفلان كِراماً؛ لأن أخَوَي ابنين اسمٌ واحدٌ والمضاف إليه الآخِرُ منتهاه ." (سيبويه 1988م:59/2) وقال في موضع آخر : " لأنه قبيحٌ أن تفصل بين الجار والمجرور، لأن المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة. والاسم المنون يفصل

بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول: هذا ضاربٌ بك زيدا، ولا تقول: هذا ضاربُ بك زيدٍ." (يقصد بالجار والمجرور هنا : المضاف والمضاف إليه) (سيبويه 1988م: 164/2) وقد سجل النحاة علاقة الترابط والتلازم بين هاتين الكلمتين لارتباط دلالي ناشئاً عنهما ذلك أنَّ الْمُضَاف والمضاف إِلَيْهِ كالشيء الْوَاحِد وهما فِي اللَّفْظ اسمان ، فذهبوا في تفسير هذا التلازم أنهم جعلوا الْمُضَاف إِلَيْهِ واقعٌ موقع التَّنْوِين وكما أنَّ التَّنْوِين لَا يكون بعد حَرَكَة الْبناء كَذَلِك الْمُضَاف إِلَيْهِ . (ينظرالعكبري 1995م:1/ 231 ، ابن هشام ،1985 1/ 337 // السيوطي ، دت: 523/2) ، وبما أن المضاف والمضاف إليه ركن اسمي واحد إذاً لا يجوز الفصل بين عنصرين كلاميين هما بمنزلة اسم واحد ، فهذان العنصران يتلاحمان ويتداخلان فيصبحان بمثابة عنصر واحد وهو الركن الاسمي . (ينظر : قضايا ألسنية تطبيقية 121) قال ابن جني : " قبيح الفرق بين المضاف والمضاف إليه ، والفصل بين الفعل والفاعل بأجنبي " (ابن جني ، دت: 392/2) فلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا أن يضطر شاعر فيفصل بالظروف وما أشبهها . (سيبويه 1988م:280/2) المبرد دت: 376/4 ،ابن جني ، دت: 2/ 406 ،الأزهري2000م:773/1)

فمما جاء في الشعر فصل بينه وبن ما أضيف إليه فصلُهم بالظرفَ نحو قولِه:

كَمَا خَطَّ الكتابُ بكفِّ يَوماً ... يهوديٍّ يقارِبُ أَو يُزِيلُ . (المبرد دت: 376/4 ،ابن السراج ، دت: 467/3)

من ذلك أيضاً قول عمرو بن قميئة:

لله در اليوم من لامها (الزمخشري ، 1993: 130)

غير أن ابن جني يرى في باب شجاعة العربية ؛ أن ذلك قبيح ـ أي الفصل بالظرف ـ فقال : " قُبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف " .(ابن جني ، دت: 392/2)

وما ذكرناه عن المضاف والمضاف إليه نقوله عن الجار والاسم الذي يأتي بعده ، فاستلزام المجرور للحرف الجار لا يجيز إدخال عنصر جديد بينهما ، فالرابط بينهما علاقة اقتضاء وتلازم ، لأن الغاية التي يأتي من أجلها حرف الجر تلتزم ببوجود ما يذكر بعده من الأسماء ، فالمعنى الذي يفيده حرف الجر : الغاية المكانية أو الزمانية ، أو ابتداء الغاية أو انتهائها ، أو التبعيض ، أو الاستعانة ، ... أو غير ذلك ، يكون ارتباطها بالجملة ارتباط الكلمة الواحدة ، وتأخذ حكماً واحداً ، فالحرف هو الذي يعطي ذلك المعنى ، أما الاسم فيأخذ الحكم ، (ينظرعمايرة ،1984م 199) فإن قال قائل : " مررت بقائما رجل، فهذا أخبث، من قبل أنه لا يُفصل بين الجار والمجرور، ومن ثم أُسقط رُبّ قائما رجلٍ. فهذا كلام قبيح ضعيف؛ فاعرفْ قبحه، فإن إعرابه يسير. ولو استحسناه لقلنا هو بمنزلة فيها قائما رجل ، ولكن معرفة قبحه أمثل من إعرابه. " (سيبويه 1988م:2/ 124) ، وكان هذا الرأي أيضاً لابن جني حين قال : " والفصل بين الجار ومجروره لا يجوز ، وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليه. وربما فرد الحرف منه فجاء منفورًا عنه ؛ قال:

لو كنت في خلقاء أو رأس شاهق ... وليس إلى منها النزول سبيل

ففصل بين حرف الجر ومجروره بالظرف الذي هو "منها" ." (ابن جني ، دت: 338/2 /398) وابن السراج يراه قبيح أيضاً إلا في الشعر إذا اضطر شاعر . فقال : " ولا يجوز أن يفصل بين الجار والمجرور حشو إلا ما جاء في ضرورة الشعر، لا يجوز أن تقول: "زيدٌ في اليوم الدارِ" تريدُ: "في الدار اليومَ" ولا ما أشبه ذلك. " (ابن السراج ، دت:230/2)

ـ تاء القسم مع لفظ الجلالة : أكد النحاة على وجود تلازم تركيبي بين تاء القسم ولفظ الجلالة (الله) كما في قوله تعالى : ﴿تالله تفتؤا﴾ سورة يُوسُف: من الآية (85) وقوله تعالى أيضاً : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ سورة الأنبياء من الآية (57)َ لَا تجر غَيره لَا ظَاهراً وَلَا مضمراً لفرعيتها،وشذت فِي الرَّحْمَن وَرب الْكَعْبَة وربِي وحياتك سمع تالرحمن وترب الْكَعْبَة وتربِي وتحياتك(ينظرهمع الهوامع 249/2، الأشموني1998م: 2/ 65 الأزهري2000م:،636/1)

والملاحظ في الاستخدام أن التاء لا تستعمل في القسم إلا مع لفظ الجلالة (الله) ، فهي حالة من حالات التلازم الحرفي ، فلا يقال : تالسماء أو تالقمر ؛ والتعليل لهذا التلازم أنه لما كانت تاء القسم فرعاً عن الواو ، والواو فرعاً عن الباء ، ألزمت

اسماً واحداً ، وهو اسم الله تعالى ، ووجه النحاة هذا الاستعمال ـ استلزام التاء للفظ الجلالة ـ فنظروا إلى أصل التاء ، وزعموا أنها منقلبة عن واو القسم ، وتقدير: تالله ؛ والله ، فعندهم أن الواو تقلب تاء . (ينظر: سيبويه 1988م: 217/4 ، الزمخشري،1993: 383 ،السيوطي 1974 م:222/2)

الخاتمة : وفي تتمة هذا البحث يمكن القول، لعلي بهذا البحث أكون قد قدمت موضوعاً يُعتنى فيه بأحوال الكلمات لا العوامل الداخلة عليها ، وقد جاء هذا البحث إسهاماً نظرياً وتطبيقياً في الدراسات اللغوية الحديثة بعيداً عن دراسة العامل راعيةً بذلك التراث العربي القديم في محاولة لربط الماضي بالحاضر ، وإثبات أن الفكر العربي الحديث قد اهتدى إلى قناعات سبقت عصره .

النتائج :

ـ تكتسب الكلمة أهميتها من خلال انضمامها إلى غيرها وتبرز دلالتها بارتباطها مع سابقها أو لاحقها

ـ لا يمكن استيفاء المعنى الدلالي لأي جملة أو تركيب نحوي إلا بالنظر إلى ظاهرة التلازم بين مكوناته

ـ ليس بالضرورة أن يكون التلازم في جملة واحدة أو تركيب بعينه ، بل أيضاً يكون متباعدين تركيبياً لكنهما متلازمين نحوياً ودلالياً .

ـ يتأثر تشكيل المعنى وفق تلازم مكونات الجملة أو عدمه ، فالتغيير في الرتبة يتبعه تغيير في المعنى

ـ الأصل في المتلازم النحوي الاتصال والترابط ، لكن هذا الأصل يمكن الخروج عنه وفق توجيهات السياق ، ومتطلباته .

ـ يبقى للرتبة والسياق دورهما في توجيه دلالة مكونات الجملة أو التركيب .

يوصي البحث بأهمية دراسة ظاهرة التلازم دراسة تطبيقية في النصوص الفصيحة من الحديث النبوي والشعر العربي .

المراجع :

1 ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة: الرابعة، دت

2 ـ ابن يعيش ،موفق الدين ابن علي ، شرح المفصل ، المطبعة المنيرية ، دت ، دط

3 ـ ابن الأثير ،نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب (المتوفى: 637هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر – بيروت، 1420 هـ

4 ـ ابن السراج ،أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ)، الأصول في النحو ، تح: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، دت ، دط

5 ـ ابن السراج ،أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، دت ، دط

6 ـ ابن سيده ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: 458هـ)، المخصص، تح: خليل إبراهم جفال،دار إحياء التراث العربي – بيروت،الطبعة: الأولى، 1417هـ 1996م

7 ـ ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : 1393هـ)، التحرير والتنوير ، الدار التونسية للنشر – تونس: 1984 هـ، دط

8 ـ ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : 769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ،دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون 1400 هـ – 1980 م

9 ـ ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، شرح الكافية الشافية ، تح :عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى

10 ـ ابن هشام ،عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (المتوفى: 761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،تح: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ، دار الفكر – دمشق،الطبعة: السادسة، 1985

11 ـ ابن هشام ،عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،تح: عبد الغني الدقر ،الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، دت ، دط :

12 ـ أبو المكارم ،الدكتور علي ، الجملة الفعلية ، مؤسسة المختار ـ القاهرة ، الطبعة الأولى 2007م

13 ـ الأشموني ،علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: 900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ، الطبعة: الأولى 1419هـ– 1998مـ

14 ـ الأنباري ،عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين (المتوفى: 577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى 1424هـ– 2003م

15 ـ أنيس، الدكتور إبراهيم ، مكتبة الإنجلو مصرية ، الطبعة الخامسة1984م ، دط.

16 ـ الجرجاني ،أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: 471هـ) ، دلائل الإعجاز في علم المعاني ، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة 1413هـ – 1992م

17 ـ الجوهري ،أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط :1407 هـ – 1987 م .

17 ـ حسان ، تمام عمر، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب الطبعة: الخامسة 1427هـ–2006م

18 ـ الرازي، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني ، أبو الحسين ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر، سنة : 1399هـ – 1979م

19 ـ الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (المتوفى: 538هـ)، المفصل في صنعة الإعراب ، تح: د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت ، الطبعة: الأولى، 1993

20 ـ الزمخشري ،أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (المتوفى: 538هـ)، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،الطبعة: الأولى، 1419 هـ – 1998م

2 ـ الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة: الثالثة – 1407 هـ

22 ـ السكاكي ،يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفى: 626هـ) مفتاح العلوم،ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الثانية، 1407 هـ – 1987 م

23 ـ سيبويه ،عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، الكتاب ،تح: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ – 1988م

السيد ،عبد الحميد، التراكيب النحوية من الوجهة التداولية، مركز البحوث والدراسات ، 2001، دط.

25 ـ السيوطي ،جلال الدين السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو ، تح : أحمد مختار الشريف ، دمشق 1987م دط

26 ـ السيوطي ،عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: 911هـ)، عبد الحميد هنداوي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، المكتبة التوفيقية – مصر ، دت ، دط

27 ـ شمس الدين جلال: الأنماط الشكلية لكلام العرب، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية 1995

28 ـ صافي ،محمود بن عبد الرحيم (المتوفى: 1376هـ)، الجدول في إعراب القرآن الكريم ، دار الرشيد، دمشق – مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة: الرابعة، 1418 هـ

29 ـ عمايرة، د/ خليل أحمد ، في نحو اللغة وتراكيبها ، عالم المعرفة ، جدة ، الطبعة الأولى ، 1984م

30 ـ عمر، الدكتورأحمد مختار ، علم الدلالة ، عالم الكتب ، الطبعة الخامسة ، دت ، دط الغلايينى، مصطفى بن محمد سليم (المتوفى: 1364هـ) جامع الدروس العربية، ،المكتبة العصرية، صيدا – بيروت،الطبعة: الثامنة والعشرون، 1414 هـ – 1993 م

31 ـ الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: 207هـ) ، معاني القرآن ، تح: أحمد يوسف النجاتي ، محمد علي النجار ،عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ، الطبعة: الأولى ، دت

32 ـ الفراهيدي ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، العين (تح :د/ مهدي المخزومي ، دار ومكتبة الهلال دت ، دط ،

33 ـ قباوة، د/ فخر الدين ، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء ، ،دت ، دط

34 ـ القزويني ،محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (المتوفى: 739هـ) ، الإيضاح في علوم البلاغة ، تح: محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الجيل – بيروت، الطبعة: الثالثة، دت

35 ـ العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب تح: د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر – دمشق،الطبعة: الأولى، 1416هـ 1995م

36 ـ اللمع في العربية، ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (المتوفى: 392هـ)،تح: فائز فارس ، دار الكتب الثقافية – الكويت، دت ، دط

37 ـ المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ) ، المقتضب،تح: محمد عبد الخالق عظيمة.، عالم الكتب. – بيروت، دت ، دط

38 ـ 18 ـ محمد ، جودة مبروك ، ظاهرة التلازم التركيبي ، دراسة في منهجية التفكير النحوي: مجلة التجديد، المجلد الخامس عشر، العدد الثلاثون 2011م : 119)

39 ـ المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (المتوفى : 749هـ) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تح: عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر،دار الفكر العربي،الطبعة : الأولى 1428هـ – 2008م

40 ـ قباوة، د/ فخر الدين ، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء ، ،دت ، دط

النجار ،د/أشواق محمد اسماعيل ، الاقتضاء دلالاته وتطبيقاته في أسلوب القرآن الكريم، دار دجلة الأردن ، الطبعة الأولى ، 2008م

41 ـ يونس ، محمد محمد علي، وصف اللغة العربية دلالياً ، منشورات جامعة الفاتح ، 1993م ، د ط: